

تعقيدات أمنية وقانونية تعيق استعادة عائلات مغربية من بؤر التوتر

ينبغي استحضار الطبيعة المعقدة لهذا الملف قائلا "ليس فقط للإسباب، التي سبق الإشارة إليها ولكن أيضا بالنسبة إلى المخاطر المحتملة لعودة أي شخص، فضلا عن الأمر يتعلق بمئات الأشخاص وما يطرحة ذلك من تحديات أمنية".

وتكرس المعارضة المغربية ضغوطا مكثفة لإيلاء أهمية أكبر لهذا الملف حيث قال عبد اللطيف وهبي النائب البرلماني والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة إن "الحكومة بتعيين عليها أن تكون مسؤولة عن أطفالها أينما كانوا في العالم، وأن هناك وصمة عار على جبين الحكومة بسبب أطفالنا في سوريا والعراق الذين يعانون الأزمات بسبب التشرد بعد وفاة آبائهم وأمهاتهم".

ويُفضل المغرب في مساعيه التعاطي مع هذا الملف الحساس، حيث تتجه السلطات القضائية إلى وضع معايير لتحديد الفئات التي تخضع للمتابعة الجنائية، وتلك التي تخضع لإعادة الإدماج، والفئات التي تُعفى من المتابعة الجنائية، مثل النساء والأطفال في سن معينة ممن لم يتلقوا تدريباً عسكرياً، أما العقوف الشامل فيمكن إصداره بموجب قانون يحدد الفئات المعنية به وشروط الاستفادة منه والتدابير التصالحية له والزامات المستفيدين منه.



محمد عبدالنباوي
عودة الإرهابيين تنفيذ
الخلايا النائمة وتمددا
بمخبرات جديدة

وعلى مستوى تعامل المغرب مع الدول التي يتواجد بها المغاربة المقاتلين وذويهم، كتشكفت المهمة الاستطلاعية التي أحدثتها لجنة الخارجية والتعاون الدولي بمجلس النواب، من خلال تقريرها الذي عرض للمناقشة، أن أغلب المعتقلين أو العالقين المغاربة "يوجدون اليوم في دولتين، هما سوريا والعراق".

وحسب التقرير الختامي للجنة فإن "مجموعة من المغاربة المقاتلين المعتقلين والنساء والأطفال يوجدون في السجون الرسمية للعراق وسوريا أو بالسجون المؤالية لتنظيمات الإرهابية المناهضة لهذه الدول، ويتم إما إيوائهم هؤلاء المقاتلين وعائلات المعتقلين من نساء وأطفال في هذه السجون، أو تفرض عليهم إقامة إجبارية داخل المخيمات".

ودعت السلطات الحكومية المغربية إلى العمل في أقرب الأجال على توقيع اتفاقيات للتعاون القضائي والقانوني بين المملكة المغربية والعراق لتسهيل عملية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين البلدين.

وتحكم العلاقات القانونية للتعامل بين المغرب والبلدين العربيين اتفاقيات دولية، إذ تربط بين الرباط ودمشق اتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم، وقعت بتاريخ 26 أبريل 2006 بمراكش، مع اتفاقية أخرى بشأن تسليم المجرمين وقعت بالتاريخ والمكان ذاتهما، في المقابل لم تتم المصادقة على مشاريع مهية في نفس الغرض بعد مع الجانب العراقي.

وقال مرصد الشمال لحقوق الإنسان، إن السلطات المغربية تجري ترتيبات لإعادة النساء والأطفال المتواجدين بخيمتي "الروج" و"الهول" شمالي سوريا.



ضرورة اعتماد مقارنة أمنية وقضائية شاملة

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعاد تقرير أعده البرلمان المغربي إلى الواجهة الجدل بشأن استعادة نساء وأطفال مغاربة معتقلين في كل من سوريا والعراق بعد انضمامهم إلى تنظيمات إرهابية هناك.

ويرى مراقبون أن هناك تعقيدات أمنية وقانونية تحول دون استعادة هؤلاء وهو ما دفع بمسؤولين مغاربة إلى الدعوة لضرورة تحديد مقاربة واضحة للتعامل مع العائدين من بؤر التوتر.

وقال الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية محمد عبدالنباوي إن "وجود العديد من الأراذل والأيام والاطفال الذين رافقوا أبائهم إلى بؤر التوتر، أو الذين ولدوا هناك، بما يرفع احتمالية تشبثهم بالأفكار والمبادئ المتطرفة، وصعوبة تحديد جنسيتهم وتعددها يزيد الوضع تأزما وتعقيدا".

وحذر عبدالنباوي من أن عودة المقاتلين الإرهابيين تغذي الخلايا النائمة، وتعددها بخرات جديدة في مجال الإرهاب. وتم إحداث مهمة برلمانية استطلاعية استجابة لطلب تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب حيث أجرت 60 لقاء، توزعت بين المسؤولين الحكوميين وفاعلين مدنيين، واجتماعات داخلية، إلى أن أفرزت تقريرها الأخير الذي أوصى بمعالجة أوضاع الأطفال والنساء المغاربة في بؤر التوتر.

وتشير الإحصائيات الرسمية بخصوص المغاربة العالقين في مناطق التوتر في سوريا والعراق، إلى أن 2577 شخصا التحقوا بالتحركات الإرهابية المختلفة في هذه المناطق، منهم 290 من النساء و628 من القاصرين.

وواجهت السلطات المغربية صعوبات لضبط لأئحة المغاربة المحتجزين في بؤر التوتر في العراق وسوريا، بسبب خضوع مخيمات الاحتجاز لسلطة جماعات مسلحة غير دولية، وغياب الوثائق المثبتة، ولضعف المعلومات التي تقدمها منظمة الصليب الأحمر الدولي، في ظل غياب تمثيلات دبلوماسية مغربية في كل من البلدين، حيث كانت العلاقات قد توقفت معها لأسباب أمنية.

واعتبر ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي "أنه في السابق، لم يكن للإرهابي عائلة، بل كان شخصا، وكان تحركه سريا، أما الآن فأصبح المقاتل وعائلته داخل جماعة ويتحكم في الأرض.

ويحاول المغرب جمع أكثر معلومات عن المقاتلين المغاربة ومصيرهم في محاولة لمعالجة ملفاتهم حيث أكد وزير الداخلية عبدالوفاي لفتيت، في اجتماع مع أعضاء المهمة الاستطلاعية، مقتل عدد مهم من المقاتلين وذويهم.

كما أوضح أن 345 مقاتلا عادوا إلى المغرب، حيث حوكموا بموجب التشريعات الوطنية التي تعاقب على الانضمام إلى جماعات إرهابية في أي مكان بمقتضيات فصول القانون الجنائي.

وترى أوساط سياسية مغربية أن الحاجة باتت ملحة لاعتماد مقاربة شاملة في التعاطي مع هذا الملف الحساس من خلال اعتماد برامج للتأهيل والعلاج وإعادة الإدماج.

كما ينبغي وفقا لهؤلاء اعتماد مقاربة قضائية شاملة في علاقة بالعائدين من بؤر التوتر، علاوة على تصور أممي أيضا من خلال تشديد المراقبة واليقظة خصوصا في المعابر الحدودية.

وفي هذا السياق أشار مصطفى الريميد وزير حقوق الإنسان إلى أنه

وفشل إخوان ليبيا طيلة السنوات الماضية التي تلت ثورة فبراير 2011 التي أطاحت بنظام العقيد الراحل معمر القذافي في اكتساب قاعدة شعبية، حيث لم ينجح هؤلاء في اكتساح الاستحقاقات التي انتظمت بعد الثورة خاصة انتخابات

والتحركات العامة في 2012 وانتخابات 2014.

مهاجمة القيادة السابقة ورقة الإخوان لاستعادة ثقة الليبيين

الرئيس الجديد لحزب العدالة والبناء يتهم محمد صوان بالفساد المالي



اهتراء القاعدة الشعبية

ودعا إلى عدم تشكيل أجسام حزبية مستقلة وتوزيع الأدوار داخل الحزب الحالي، لكنه قلل من تبعات هذه الانتقادات مؤكدا أنهم لا يريدون عن 15 شخصا حسب زعمه.

وترى أوساط سياسية ليبية أن الإخوان غارقون في انقساماتهم قبيل الانتخابات العامة وذلك بالرغم من تحركاتهم التي تستهدف ترميم صورتهم لدى الشارع وتوحيد الصف داخليا.

وقال النائب البرلماني علي التكبالي إن "منك شقا كبيرا داخل تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، هناك أطراف تحاول أن تجمع أكبر عدد من القيادات الحزبية والسياسية التي تؤيد الإخوان".

وأوضح التكبالي في تصريح لـ "العرب"، أن "الشقاق الحقيقي والعراك في ما بين الإخوان حقيقي ووجود سرقات وفساد حقيقي رغم أن هذا الفساد ليس حكرًا على الإخوان، فكل الأحزاب في ليبيا غارقة في هذا المستنقع إلى تلك الناشئة التي ليس لديها لا نفوذ ولا سلطة ولا مال".

وأردف أن "كلام البناني صحيح لأن محمد صوان لم يكن يدبر الحزب بطريقة محترفة، بل كان يدبره من خلال جمع الأحياء والأقرباء والإندفاع عليهم، وعليه الآن إذا كان يريد تنفيذ ما جاء على لسان البناني أن يسلمه ونائس الحزب خاصة في ما يتعلق بالتمويل".

وكان إخوان ليبيا قد اتخذوا أكثر من إجراء في محاولة للظهور بثوب جديد أمام الشارع من أجل استمالة الناخبين في استحقاق ديسمبر المقبل والذي يحاولون بالتوازي مع ذلك عرقلة عبر اختلاق العديد من الزرائع على غرار ضرورة إجراء الاستفتاء على الدستور.

وكانت جماعة الإخوان قد قررت حل نفسها والتحول إلى جمعية "الإحياء والتجديد"، مشيرة إلى أن ذلك يأتي "إحياء بالدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه".

ولا يُتوقع أن تساهم تلك الإجراءات في استعادة الإخوان لشعبيتهم في ليبيا، حيث أصبح هؤلاء منبوذين حتى من قبل المواليين لهم الذين يرون أن مواقف حزب العدالة والبناء لم تكن في مستوى تطعاتهم.

وفشل إخوان ليبيا طيلة السنوات الماضية التي تلت ثورة فبراير 2011 التي أطاحت بنظام العقيد الراحل معمر القذافي في اكتساب قاعدة شعبية، حيث لم ينجح هؤلاء في اكتساح الاستحقاقات التي انتظمت بعد الثورة خاصة انتخابات

والتحركات العامة في 2012 وانتخابات 2014.

وقال إنه كان له تواصل مع سيف الإسلام القذافي قبل الثورة لكن منذ الثورة لم يحدث أي تواصل. وحول ترشح سيف الإسلام للانتخابات أكد البناني أنه في النهاية هو مواطن ليبي، ويمكنه أن يترشح إذا وصل إلى تسوية وتمت تبرئته من قبل القضاء، مؤكدا أنه إذا دخل إلى المعادلة السياسية، فالشعب الليبي هو من سيختار.

انقسامات حادة

لم يمه وصول البناني إلى رئاسة حزب العدالة والبناء الانقسامات الداخلية حيث قدم العديد من القيادات استقالاتهم في وقت سابق، وهو ما جعل البناني يقر بتلك الانقسامات رغم أنه قلل من تداعياتها على تماسكه وتيار الإسلام السياسي في البلاد.

وقال البناني إن المنشقين يتجهون لتشكيل حزب سياسي جديد لكنهم "جميعا أبناء تيار واحد هو الإخوان".

عماد البناني أتهم القيادة السابقة للحزب بالفساد، مشيرا إلى أنها تتعنت بالتشبه بعدم تسليمه الوثائق الخاصة بتمويل الحزب

وتابع "السؤال الذي يطرح هنا هو كيفية تنظيم العلاقة بين كتلة أو حزب سياسي مع حلفائه، ومؤسسة الإحياء والتجديد حليفنا بل كانت من مؤسسي الحزب ولكنه منفصل عنها، وسعامل كرئيس للحزب، لن أسمح لأي طرف بالتدخل المباشر في حزبي لا تنظيميا ولا إداريا ولا ماليا".

ويرى مراقبون أن تصريحات البناني تندرج في سياق مناورات إخوان ليبيا لتلميع صورتهم قبيل الانتخابات العامة المقبلة المقرر تنظيمها في الـ 24 من ديسمبر المقبل خاصة أن رئيس حزب العدالة والبناء حاول التخفيف من نبرته تجاه من يعتبرهم حزبه خصومه.

ونفى البناني وجود علاقة بين الحزب وبين سيف الإسلام القذافي، مؤكدا في الوقت ذاته عدم وجود أي علاقة بينه وبين نجل معمر القذافي على المستوى الشخصي.

هاجم عماد البناني الرئيس الجديد لحزب العدالة والبناء الإخواني في ليبيا القيادة السابقة للحزب برئاسة محمد صوان متهما إياه بالفساد المالي، في خطوة تعكس محاولة من القيادة الجديدة للظهور بثوب جديد أمام الليبيين لاستعادة ثقتهم مع بدء العد التنازلي للانتخابات العامة المقرر تنظيمها في الـ 24 من ديسمبر المقبل.

طرابلس - شنّ رئيس حزب العدالة والبناء، النزاع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا المنتخب حديثا عماد البناني، هجوما حادا على الرئيس السابق للحزب محمد صوان بشأن "فساد داخل الحزب" في خطوة رأى فيها مراقبون محاولة لاستعادة ثقة الليبيين.

وأشار إلى أنهم سلموا لهم رواتب شهر ونصف فقط لإدارة الحزب، ولمؤسسة بانوراما الموالية للإخوان، مطالبًا بضرورة تسليمه الملفات السياسية والمصادر المالية كاملة، خصوصا الملفات ذات البعد السياسي. ولم ينف البناني في الحوار ذاته وجود علاقة بين حزبه وجماعة الإخوان الليبية التي تحولت سابقا إلى جمعية "الإحياء والتجديد" قائلا في إجابة على سؤال بشأن تأثير الجماعة على القرار داخل حزبه، إن "المؤتمر الذي تم انتخابي فيه كان الأعضاء فيه تقريبا 500 مندوب عن الفروع، وهؤلاء كان منهم في حدود الـ 150 من الإخوان المسلمين (الجماعة)".

وأوضح "حسب علمي لم يكن هناك تدخل مباشر للإخوان في انتخابات الحزب إنما ربما كانت هناك تأثيرات على أعضاء المؤتمر ممن لهم ارتباط بجمعية الإحياء والتجديد"، مستدركا "لكن هذا التأثير يحمل بعدا معنويا وهو ذو تأثير على الأرض".

وتابع "السؤال الذي يطرح هنا هو كيفية تنظيم العلاقة بين كتلة أو حزب سياسي مع حلفائه، ومؤسسة الإحياء والتجديد حليفنا بل كانت من مؤسسي الحزب ولكنه منفصل عنها، وسعامل كرئيس للحزب، لن أسمح لأي طرف بالتدخل المباشر في حزبي لا تنظيميا ولا إداريا ولا ماليا".

ويرى مراقبون أن تصريحات البناني تندرج في سياق مناورات إخوان ليبيا لتلميع صورتهم قبيل الانتخابات العامة المقبلة المقرر تنظيمها في الـ 24 من ديسمبر المقبل خاصة أن رئيس حزب العدالة والبناء حاول التخفيف من نبرته تجاه من يعتبرهم حزبه خصومه.

ونفى البناني وجود علاقة بين الحزب وبين سيف الإسلام القذافي، مؤكدا في الوقت ذاته عدم وجود أي علاقة بينه وبين نجل معمر القذافي على المستوى الشخصي.

سلط ظهور البناني الإعلامي في قناة "ليبيا الأحرار" الضوء على الانقسام الذي يعصف بإخوان ليبيا، لكن أيضا كشف حجم الفساد في بيئهم الداخلي، حيث قال البناني "لا أعلم ما هي مصادر تمويل الحزب، وليس لدي معلومات كافية في هذا الشأن، لأن اللجنة الخاصة بالتسليم لم تقدم لنا الوثائق الخاصة بالحزب بشكل كامل".

وفي حوار له مع قناة "ليبيا الأحرار" التلفزيونية التي تبث من تركيا اتهم البناني القيادة السابقة للحزب بالفساد، مشيرا إلى أنها تتعنت بالتشبه بعدم تسليمه الوثائق الخاصة بتمويل الحزب.



علي التكبالي
هناك شقاق كبير داخل تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا

ومن شأن هذه الاتهامات أن تُفاقم الانقسامات داخل تيار الإسلام السياسي في ليبيا خاصة أن نزيف الاستقالات في حزب العدالة والبناء لم يتوقف بانتخاب البناني رئيسا جديدا له.

وفي يونيو الماضي تم انتخاب البناني رئيسا لحزب العدالة والبناء ليمسك بذلك قيادة الحزب لعهدا تمتد لأربع سنوات حيث صوت له 231 قياديا من مجموع 399 شاركوا في التصويت. لكن ذلك لم يضع حدا للانقسامات الداخلية التي تترصد بالحزب حيث أعلنت مجموعة من القيادات انسحابها، وهو ما ستكون له تداعيات وفقا لمراقبين على حظوظه في الانتخابات المقبلة حيث أعلنت سميرة العزالي الناطقة الرسمية باسم الحزب ونائبة رئيسه المكلفة بشؤون المرأة والشباب استقالتها بسبب خلافات مع القيادة الجديدة.

اتهامات لإدارة السابقة

سلط ظهور البناني الإعلامي في قناة "ليبيا الأحرار" الضوء على الانقسام الذي يعصف بإخوان ليبيا، لكن أيضا كشف حجم الفساد في بيئهم الداخلي، حيث قال البناني "لا أعلم ما هي مصادر تمويل الحزب، وليس لدي معلومات كافية في هذا الشأن، لأن اللجنة الخاصة بالتسليم لم تقدم لنا الوثائق الخاصة بالحزب بشكل كامل".